قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

سفينة النجاة!

أمس قال السيّد رئيس الوزراء: "إذا انهارتْ إنجازات الحكومة فلن ينجو أحد"!.

لن نتعب أنفسنا في السؤال عن إنجازات الحكومة التي بلا إنجازات، فهي جملة يراد تكرارها والتنويع عليها بمناسبة وبدون مناسبة لتغدو مسلّمة، ولتكون كوارث الفساد وقلة الخدمات وضياع المليارات وربط أجهزة الدولة بشخص واحد واستعداء الآخرين وربط مقدّرات العراق بدول قريبة وجعل القانون مطيّة لمصالح شخصية وحزبية وفئوية، وشقّ المجتمع العراقيّ بسيوف الطائفية والعشائرية وتهديد وحدة العراق بسلاح التفرّد، تغدو كلّ هذه الأوبئة والأمراض وسواها إنجازات كبرى.

حتى السيّد المالكي وجماعته لا يبدون جادين وهم يتحدثون عن "إنجازاتهم" العظيمة، لكنّ المالكي جادّ بالتأكيد وهو يقول "لن ينجو أحد"! أو حين يقول "الجميع أصبح في سفينة واحدة من يخرقها يغرق الجميع". والجملة الأخيرة بالذات دقيقة، وأدقّ ما فيها قوله "أصبح" في إشارة إلى "الإنجاز" الحقيقيّ الذي يظنّ السيّد المالكيّ انه أداه بنجاح، والمتمثل بربط الدولة كلّ الدولة، مستقبلها ومقدراتها ومصائر أبنائها، بشخصه الكريم، وبحكومته الموقّرة، وانه جمع العراق كله في سفينته فإذا حاول أحد ما أن يغرق هذه السفينة فسيغرق نفسه.

وسفينة نوح هذه، أو سفينة النجاة التي من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك، ذكرتني بجملة قالها قبل أيام واحد من الرهط الإعلاميّ الحكوميّ، ومن المبرزين في الدفاع عن أخطاء الحكومة وجعلها إنجازات بقوة المال، كان يتحدث مع صحفيّ عراقيّ مرموق، قائلاً له: "ليس لنا خيار في أن نتخلف عن مساندة المالكيّ، فنحن وإياه في سفينة واحدة". هكذا أقنعهم المالكيّ فاقتنعوا، لأنهم يدركون انهم سيتم سؤالهم يوماً وتأنيبهم ربما ومؤاخذتهم على عدم نصح الحكومة بتغيير سياساتها الخاطئة، وسيلامون على عدم توجههم بالنقد والتصويب لها، أو على وقوفهم أحياناً ضدّ أبناء شعبهم كما فعل إعلاميون كثر أثناء مظاهرات الخامس والعشرين من شباط الأغرّ.

لكننا ندرك ان فئران السفينة هي أول من يهرب منها، حتى قبل أن يشعر الربّانُ بأن سفينته تغرق، فللفئران حاسة لا يملكها البشر تتنبأ بالكوارث قبل وقوعها وتتشمم رائحة الفجيعة المقبلة.

الذين قالوا انهم سيبقون حتى غرق السفينة كاذبون، هؤلاء سنراهم أول القافزين بحثاً عن نجاة، فئران السفينة الغارقة هؤلاء سنراهم قريباً في سفينة جديدة.

في حكايات القراصنة، عندما تهبّ العاصفة يصرخ الربان الطيّب على أتباعه: "لينج كلّ منكم بنفسه"، ليظل هو في الأخير آخر من ينجو مسجلاً نبله واستحقاقه ليكون قائداً. وأبداً أبداً لم أشاهد في فيلم ما، حتى في أفلام القراصنة، ربّاناً يمسك السلاح على أتباعه ويحجزهم عن الخروج قائلاً لهم: لن ينجو أحد!

نقاط على حروف الذكرى

تستحق الذكرى الرابعة والستون لاحتلال فلسطين وقفة تفكير في زمن الثورات لوضع بعض النقاط على الحروف. ولو تمّ الامر بالتنقيط السريع. اولا. لقد انتهى ما يسمّى «عملية السلام» العربية الاسرائيلية بانهيار اتفاق اوسلو والاستعصاء على الجبهة السورية-اللبنانية. عاش اتفاق اوسلو في الوقت المستقطع بين نهاية الحرب الباردة وإعلان «الحرب الكونية على الارهاب».

فواز طرابلسي

قام الاتفاق أصلا على ايثار منح القيادة الفلسطينية سلطة بديلا من منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وتم الارتداد الاسرائيلي عليه مع تولي نتنياهو الحكم وتأجيل الانسحابات والتعجيل في عجلة الاستيطان المستمرة والمتصاعدة. وفيما أمل الطرف الفلسطيني بدولة لقاء وقف الانتفاضة، تصوّر الطرف الاسرائيلي ان الوظيفة الرئيسة للسلطة الفلسطينية هي حماية أمن اسرائيل. وحماية أمن اسرائيل كان ولا يزال هو المشروع الوحيد الذي تملكه اسرائيل، مدعوما بالولايات المتحدة، فلسطينيا وعربيا واقليميا.

ثانيا، لم يكتف اتفاق اوسلو بتكريس الحل الثنائي الفلسطيني-الاسرائيلي، على غرار اتفاقيتي كامب ديفيد ووادي عربة، وفصله عن النزاع العربي الاسرائيل بعامة. شرّع لكل اشكال التملص والتطبيع والتواطؤ والتخلي العربية الرسمية من هذا النزاع بحجة عدم المزايدة على أصحاب القضية انفسهم.

ثالثا، افضت خطة تسليم الولايات المتحدة «كل الاوراق» على اعتبارها الطرف الوحيد القادر على فرض التنازلات على اسرائيل لايجاد حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي، الى النتيجة المتوقعة: استحوذت اميركا على كل «الاوراق»، عنوة او طوعا، حتى انها قضت على ادعاء انها «الوسيط النزيه» عندما تبيّن للفلسطينيين انهم يفاوضون عمليا محورا اميركيا-اسرائيليا مشتركا. وبدلا من ان يكون هذا منعطفا يستوجب التخلي عن الخطة والضغط بالاتجاه المعاكس على الولايات المتحدة، اتجه الضغط في الاتجاه المعاكس، وصار السائد عربيا، على الصعيد الرسمي اقل، استعجال الخلاص من القضية الفلسطينية من اجل الانتهاء من آخر نقطة خلاف مع الولايات المتحدة.

رابعا، اتضح مدى الخطل الاصلي في معادلة الارض «مقابل السلام» عندما تكشف ان لا اسرائيل تحتاج الى السلام - بل أخطر ما يتهدد وجودها هو اقامة علاقات طبيعية مع محيطها - ولا العرب قادرون على منحها السلام. فمن يهب السلام هو من يستطيع ان يصنع الحرب او ان ينتصر فيها. هكذا انتهت صلاحية «مبادرة السلام العربية» التي صاغها ملك العربية السعودية ويتباهى صحفي اميركي سطحي ودجّال انه أوحى بها وشارك في صياغتها: الانسحاب من كل الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ مقابل كل السلام: الاعتراف والتطبيع الكاملان.

خامسا، لا تملك إسرائيل مشروعا للاستسلام. لمحمود درويش قول اثير في هذا الموضوع. كان يقول متحدّيا: أروني اين هو مشروع الاستسلام الاسرائيلي لأوقعه. ما تملكه اسرائيل مشروع لفرض الامر الواقع الزاحف من اجل المزيد من الاحتلال الاستيطاني، والتوسع، والتهويد للجليل والنقب، والسعي لتحويل العداء لها الى عداء لايران، والتمسك باحتكار السلاح النووي، والاهتمام بنوع خاص من التقارب مع انظمة النفط الاستبدادية والسعي لامتصاص ما تستطيعه من سيولتها.

سادسا، النكبة الكبرى التي تحل بقضية فلسطين وبالنزاع العربي الاسرائيلي هي الآن انها معيشة في إلحاح حاضر يمنّ نفسه بغد ألفي خرافي: حسم عسكري يأتي بين ليلة وضحاها. ولعل أبرز سؤال جدير بالتفكر فيه هنا هو كيف الخروج من نفق «الان الان وليس غدا!» ليصير «الآن» طريقا يؤدي الى غد بدلا من انتظار لفرج يأتي من الغيب.

سابعا، دلت تجرِبة العقود الاخيرة، لمن لا يزال يتوهم، ان الدكتاتوريات وأنظمة الاستبداد السلالية العربية قوية فقط ضد شعوبها، تهدّد بتفكيك وحدة تلك الشعوب خلال انهيارها او لتمسكها الدموي بالسلطة. وعكسا، فالقوى التي دمّرت العراق وليبيا أنظمة ديمقراطية، واقواها انظمة فيدرالية فوق ذلك.

ثامنا، وهو بيت القصيد، حملت الانتفاضات دلالات جديدة متباينة لقضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي.

فقد كشفت على الملأ مدى البون الذي احدثته اتفاقية اوسلو والحلول الثنائية بين القضية الفلسطينية ومصالح وقضايا فئات واسعة من الجماهير العربية. يظهر الامر مجسّما اذا ما نظر اليه من منظار التعارض الذي درجت عليه اوساط عدة بين داخل وخارج. فكيف يعاد الوصل بين داخل اطلق حممه البركانية وبين ما يبدو انه خارج راكد؟

لعل اولى الخطوات هي تحرير فلسطين من بعض الاوهام. ومنها وهم الاجماع وملحقه، الفَزْعة البدوية. كم مرة أكدت التجارب القريبة والبعيدة ان الطريق الى فلسطين، واي حل بصددها، تتوسطه انماط الانظمة العربية القائمة ونوعية ارتباطها بالقوى الغربية وطبيعة توازن القوى القائم بين الدول العربية واسرائيل. وثمة وهم فلسطين «الرافعة» التي سوف تثوّر الشعوب العربية وتنوب عنها في تحريرها. وهو الوهم الذي يرى في كل سلاح معادلا للتغيير إن لم نقل للثورة. ببساطة: فلسطين - بما هي قضية حق التقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي هو آخر الشعوب المستعمَرة على هذه الكرة الارضية والذي يواجه المنظومة الامبريالية كلها ورأس حربتها في المنطقة - هي التي تحتاج الى روافع عربية واقليمية ودولية لتصمد في مقاوماتها قبل ان نتحدث عن اي تعديل لموازين القوى بينها وبين اسرائيل، وليس العكس.

وليست فلسطين «جوهر» القضية العربية، لأن هذه الجوهرية تترجم أغلب الاحيان بالاختزال. وكل اختزال يعني استخدام فلسطين للتغطية على الوجوه الاخرى من منظومات الاستتباع والاستغلال الغربيين وانظمة الاستبداد المحلية. ولا فلسطين بوصلة. اللهم الا اذا تصورنا ان البوصلة انما تؤشر الى ان تحرير الشعوب العربية من التبعية والاستبداد هي العملية التي تقود الى فلسطين.

لا حرج في القول ان الحاجة ملحة لاعادة الاعتبار للسياسة وللمخيلة السياسية.

هذا يعني التحرر من الوحدانية العسكرية في التعاطي في النزاع العربي الاسرائيلي. ان الاختلال الكبير في موازين القوى بين شعوب المنطقة واسرائيل يمكن تعديله على مستويات ليست تستثني المقاومات المسلحة ولكنها لا يحق لها ان تنسى ان المعيار الاخير هو توازن القوى العسكري والاستراتيجي بين الدولة الصهيونية وبين مجموع الشعوب العربية او قل الدول المجاورة لفلسطين المحتلة في اقل تقدير. وهنا لا يجوز الخلط بين دفاع وهجوم. او بين مقاومة وتحرير.

اضف الى هذا كله ان منطق «الان الان وليس غدا!» شكل العذر الكبير لاحتقار السياسة ورفض التفاوض بالمطلق. في حين ان السؤال هو التفاوض من اي موقع قوة؟ واعتماد الوسائل السياسية من اجل تحقيق اية اهداف؟ ولنقل ان هدفا يستحق العمل من اجله، في ظل الثورات الراهنة، هو حشد القوى والنضال بالضغط الشعبي من اجل وصل النضال الفلسطيني والصراع العربي الاسرائيلي مع النضال على امتداد المنطقة العربية من اجل العمل والحرية والخبز. ليس من حلول سحرية هنا ولكن الاكيد ان هذا السعي يتفرض التخلي عن وهم التناقض بين المهمات والاهداف واستكشاف مدى تداخلها وخدمة الواحدة منها للاخرى.

ليس من جواب على السؤال التقليدي: ما العمل؟ ثمة اجوبة. مطلعها اطلاق المخيلة بقدر ما أطلقت في الثورات لابتكار وسائل واشكال نضالية مبتكرة وملبية لقراءة متأنية للظروف الراهنة.

فما الذي يمنع الضغط من اجل انطلاقة حملة عربية، رسمية وشعبية، تحت شعار شرق أوسط متحرر من السلاح النووي؟ او حملة مماثلة للمطالبة بنزع سلاح المستوطنين اليهود الاسرائيليين بما هم يشكلون تهديدا للامن الوطني الفلسطيني وللامن القومي العربي والاقليمي لدول المنطقة وشعوبها؟ وما الذي يمنع مطاردة كافة اشكال التطبيع عربيا، من اقاصي اليمن الى ذرى كردستان العراق مرورا بكل الدول النفطية واحدة بعد اخرى؟ هذا درءاً لفضيحة من يريد من الاجانب ان يحققوا مهمات اكثر تطرفا او شمولية مما هو مستعد لتحقيقها

واعادة الاعتبار للسياسة تعني ايضا اللجوء الى قوة السلب والى الجرأة والمغامرة. وهذا درس آخر من دروس الثورات. ماذا لو أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس، معاً ومن طرف واحد، تعليق المفاوضات مع السلطات الاسرائيلية؟ بل ما الذي يحول فعلا دون إطلاق حملة تطالب بتعليق مبادرة السلام العربية، بعد ان اغتالتها اسرائيل ومثّلت بجثتها مرارا؟

من جهة اخرى، لقد ألهمت فلسطين جيلين على الاقل من الشباب العربي الثائر لينتفض في ارضه ومن اجل قضايا واهداف شعبه. لم يبق لها الآن الا ان تستعيد من يد الشباب العربي ما قد أودعته اياه.

ليست الانتفاضة الفلسطينية الثالثة وهماً من الاوهام بقدر ما هي ضرورة وطنية ملحّة. انها شرط الامكان لاعادة توحيد الشعب الفلسطيني والاستعداد لقلب المعادلات.

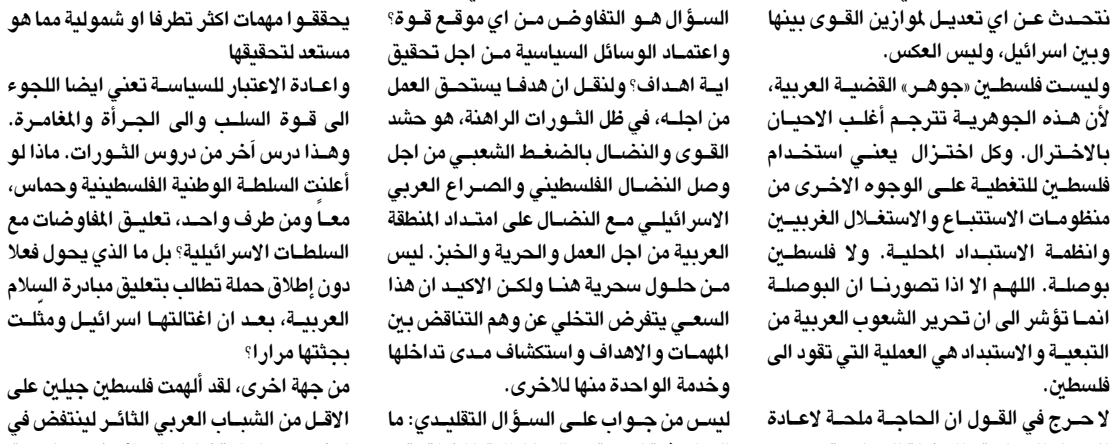

قضية عادلة ومحامون فاشلون!

أطفال العراق بين العمالة والاستغلال الجنسيّ!

علي حسين عبيد

في ظل الاهمال المتصاعد للطبقة الفقيرة، تتصاعد أعداد الاطفال الذين يفقدون فرص الدراسة، ويُجبرون على الانخراط في مهن وأعمال صعبة لا تناسب قواهم العضلية وأجسادهم المصابة بالهزال وشتى الامراض، بسبب الجوع والارهاق والعمل لساعات طويلة تحت لهيب الشمس ولهاث الانفاس المتقطع نتيجة لدفع عربات الحمل الكبيرة، أو سواها من الاعمال الشاقة

متى يعيشون طفولتهم ؟

عمالة الاطفال واقع حال فرض نفسه بقوة على الطفل العراقي، بسبب الاهمال الحكومي الغريب لمعالجة أوضاع المدن والاحياء الفقيرة والاسر التي تفقد معيلها الاساسي بسبب العنف والارهاب او سواه، فتدفع الام بأطفالها الصغار الى الشوارع والساحات العامة والاسواق لكي يعودوا لها بما يسد الرمق، ومع اجواء العمل والزحام وتداخل العلاقات والاستغلال الذي يحدث لهؤلاء الاطفال، تبدأ الدعارة تكشر عن انيابها، فتطيح بمعظم الباعة الاطفال الذين يضطرون لبيع اجسادهم مقابل مبلغ معين يعود به للبيت لكي يُسكت فم الام او الاب العاجز او اللامسؤول، كتب أحد الكتاب (سليم الوزان) عن حال الاطفال في البصرة، المحافظة الاغنى في العراق والتي تقع في اقصى جنوب البلاد، يقول عن احد الباعة الصغار: (كان ناجي في الثانية عشرة من عمره عندما اتجه للعمل حمالا في أسواق البصرة. معوزاً دون أب أو راع يحميه، سرقته حياة الشارع إلى التدخين وإدمان الأقراص المخدّرة. بعدها بثلاث سنوات انجرف إلى بيع جسده.يدخّن ناجي بشراهة وتبدو نظراته زائغة وهو يسحب عربته الحديدية الثقيلة لنقل بضاعة المتسوقين إلى أقرب كراج للسيارات بالعشّار، مركز محافظة البصرة.لم يكترث كثيراً بالسؤال عن سبب انخراطه في بيع جسده، فهو لا يعي شيئاً عن الاستغلال الجنسي أو مصطلحات من هذا النوع. كان يكتفي بابتسامة عريضة قائلا: حبيبي.. أنا أولاً أحصل على المال لأعيش، ومن ثم أحصل على المتعة والوناسة).

هكذا يتعامل ناجي مع واقعه الذي فُرض عليه فرضا، فهو لا يشعر بالحزن او القلق أو حتى البؤس الذي يخيّم على حياته، لسبب بسيط وواضح - لا أحد يعبأ بوضعه، ولا احد يهتم اطلاقا لبؤسه، أو للجوع الذي يغرس أنيابه في جسده الهزيل على الدوام - ولعل علامة الاستغراب الكبيرة أو التساؤل المفجع يشير بقوة الى اهمال الجهات المعنية لهذه الشريحة وللفقراء عموما، في ظل ميزانيات مليارية لم يسبق للعراق أن حصل عليها أو أقرها عبر تأريخه الحديث او القديم، فمن جهة نرى المليارات تتكدس في خزينة الدولة عبر الموازنات المتلاحقة سنويا، يقابلها فشل ذريع في استخدام هذه الاموال، في ظل موجات السرقة والتجاوز المتفاقم يوميا على المال العام، مع ضعف في القانون الرادع، وفشل الجهات الرقابية والتفتيشية والنزاهة في الحد من حالة افتراس الحيتان للمال العام. في هذا الوقت يتشدق السياسيون (كتل واحزاب وشخصيات سياسية وسواها) بالحرص على الشعب وحماية الناس من الجوع، فيما أصبحت الدعوات التي يطلقها بعض الكتاب والمفكرين والمصلحين من رجال الدين والحوزات الدينية، لا تشكل مصدر قلق للمسؤولين، ولا تعنيهم بشيء، ويبدو هذا واضحا من خلال اهمال المسؤولين لهذه الدعوات التي تحثهم على ضرورة معالجة اوضاع الفقراء، ومنها عمالة الاطفال وفقدانهم لفرص الدراسة وتعرضهم لاخطار الدعارة مرغمين، بسبب تحملهم مسؤولية إعالة عوائلهم الفقيرة، وبالتالي يسقطون بوسائل الترهيب والترغيب والعوز، في حبائل اللواط وظواهر الانحراف الاخرى، كالتحول الى سرّاق ومجرمين ومحتالين و(حواسم) وغيرها من صور الانحراف الكثيرة.

ويؤكد الكاتب الذي سبق ذكره، على لسان مراهق آخر اسمه أحمد حيث يبدو عليه الاضطراب فيقول: (منزلنا مكون من غرفة واحدة في بيت مشترك مع ثلاث عائلات أخرى) ويضيف (أن أمه تأمره بالعمل كل يوم، وإذا لم أجلب نقودا أنام في الطريق). ويذكر الوزان قائلا: (إن المتجول في سوق العشار المركزي يعثر بسهولة على رفاق ناجي وأحمد. فهناك عشرات من الأطفال الحمالين وباعة أكياس النايلون والمتسولين يتقاتلون على بقايا الطعام والهبات. وإزاء ضعف الأجسام الظاهر وأعمارهم الصغيرة ينقلب هؤلاء في كثير من الأحيان إلى أشخاص خطرين أو عدائيين. أحمد مثلا الذي يبدو انطوائيا وخجولا يخفي تحت ثيابه سكيناً ذا قبضة جلدية. ويبرر ذلك بالقول يزاحمني بعض الأولاد على مكاني في السوق، وأضطر لمواجهة شباب يكبرونني بالسن، كما أن التحرك في الليل خطر).

هذه الاجواء المحتقنة والمريبة في آن، لا ريب أنها تصنع قاعدة خطيرة للانحراف، لأن اطفال (العمالة/ الدعارة) يتزايدون، لاسيما أننا لم نلمس خططا اجرائية واضحة ومنتظمة، تقوم بها جهات او دوائر رسمية تعمل على معالجة خطر عمالة الاطفال بدقة وسرعة مطلوبتين، بل هناك اهمال منقطع النظير لهذه الظاهرة الخطيرة، في ظل تكالب السياسيين على المنافع والمناصب وانشغالهم التام بصراعاتهم المتواصلة مع اغفال متواصل للشعب والفقراء على نحو خاص، نقرأ في مقال الوزان أيضا: (تغيب برامج الرعاية الاجتماعية لسد حاجة أسر أولئك الاطفال ما يجبرهم على الدخول في علاقات عمل مبكرة وخطرة. فراتب الرعاية الاجتماعية للأسرة المكونة من خمسة أشخاص لا يزيد على ١٢٠ ألف دينار - حوالي ١٠٠ دولار شهرياً- وهو مبلغ وصفه وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي في معرض انتقاده لموازنة عام ٢٠١٢ بأنه «يمثل انتهاكا صارخا لقدسية كرامة الانسان العراقي».وكانت الوزارة ضمن ما يسمى «استراتيجية التخفيف من الفقر» حددت الحد الادنى لدخل العائلة العراقية المكونة من خمسة أشخاص في ظل التضخم الموجود بـ ٤٠٠ الف دينار عراقي، وهو رقم بعيد جدا عما تتقاضاه الاسر الفقيرة).

وهكذا تبدو الصورة بالغة الخطورة من دون تهويل أو مبالغة، وفي حال فشل الحكومة والجهات المعنية في معالجة (عمالة/ دعارة) الاطفال، فإن النتائج المجتمعية تبدو كارثية حاضرا ومستقبلا.

مشروع الجلبي

ساطع راجي

لم يواجه سياسي عراقي من الاتهامات ما واجهه أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي من اتهامات، فالجلبي كان في صدارة الداعين للاطاحة بصدام (أو هكذا قيل وترسخ) ومع ذلك فهو مقارنة بالاخرين الاقل انتفاعا من هذا التغيير، بل إن خصومه والمحرضين ضده حصدوا من أرباح التغيير أضعاف ما حصده الجلبي الذي كان يقال إنه سيكون المنتفع الاكبر من الاطاحة بصدام وخاصة بعد تصديه لقيادة عملية اجتثاث البعث التي جلبت له خسائر سياسية في مناطق مختلفة من البلاد، بينما انتفع الاخرون من هذه المهمة بما فيهم البعثيون القدامى (لايشملهم الاجتثاث بسبب سقوف القانون الزمنية) والذين تقدموا للهيمنة على جزء كبير من المشهد السياسي العراقي بعد تبنيهم لمطالب المجتثين.

بدا الجلبي أو التوجه الذي يمثله، حائرا في بعض الاحيان، فهو شيعي علماني ليبرالي رافض للبعث، المحيط العربي يرفضه تقريبا وأصدقاؤه الامريكان انقلبوا عليه في مرحلة مبكرة، وبينما تنعم القوى السياسية العراقية بنتائج الاطاحة بصدام وتحديدا على يد الامريكان، أصبح الجلبي بعيدا عن الجميع وعن المكاسب، فهو ليس تحريضيا وبالتالي لا يمكن وصفه بالطائفية وإن كانت علاقته بايران جيدة وان كانت علاقاته الشخصية والعائلية بدوائر المرجعيات الشيعية طيبة، فهو لايحسب على أحد، وهو بشكل ما مؤسس فردوس السلطة الذي يتنعم به كثيرون أو تلصق به هذه التهمة، هو عراب العراق الجديد، لكنه العراب الذي أفلتت منه خيوط اللعبة وتناوشتها حراب الاحزاب الاخرى.مشروع الجلبي الاساسي المهم والمتفرد والانقلابي (حتى) هو دعوته لنقل الثروة من الدولة الى الشعب، هو أول من دعا الى توزيع العائدات على المواطنين، فهو الرأسمالي المستقر في الغرب لعقود، ومثل كل رأسمالي يرى أن المجتمع قادر على تدبر شؤونه الخدمية والاقتصادية بعيدا عن الدولة إن منحته هذه الدولة حقه في ثروته وسمحت له بحرية النشاط الاقتصادي، ومشروع الجلبي سواء قصد الجلبي أم لا كان سيمنع تسرب المليارات الى جيوب الفاسدين عبر التعاقدات الغامضة بين مؤسسات الدولة والشركات الوهمية والمقاولين الفاشلين، وسواء قصد الجلبي أم لا كان مشروع توزيع الثروة سيمنع شراء أصوات الناخبين ويمنع تسول المواطنين أمام أبواب الزعماء والاحزاب والمسؤولين، وكان المشروع سيمنع ابتلاع الاحزاب لثروة البلاد عبر السيطرة على الدولة والامساك بمفاتيح خزانتها، لكن الناخبين أبوا الا الانسياق وراء الشعارات والتحريض، وهو ما أدمنوه منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة، أما حسبة العقل والتجارة فقد تركت للثعالب، وهذه الثعالب لم تقبل الا بدخول السياسة فزاحمت السياسيين الحقيقيين في ميدانهم حتى أفسدت السياسة وأحالتها الى تجارة ولصوصية. خطأ الجلبي الذي لم يسمح بتحول مشروعه الى مقصد شعبي هو أنه (الجلبي) ومثل معظم العلمانيين وخاصة الليبراليين في العراق بلا مشروع تنظيمي، هم أشخاص أصحاب مشاريع، شخصيات لامعة بلا حاضنة تنظيمية، بل إنهم أكبر من تنظيماتهم، وكل الشخصيات البارزة في تنظيماتهم لا تعدو أن تكون شخصيات ناطقين بلسان "زعيم الحزب"، وهم (زعماء الاحزاب الليبرالية) لايدركون المسافة الفاصلة بين الشركة والحزب، ففي الشركة كل شيء يسير بتوقيع رئيسها الاوحد، رئيسها المالك، أما في الحزب فإن الزعيم (الرئيس) بحاجة الى شخصيات موازية في القوة وأحيانا تتجاوز الزعيم في بعض المواقف، هنا تبرز المفارقة العراقية التي تحتاج الى إعادة توازن بين المشروع والتنظيم الذي يتبنى المشروع، وبدون هذا التوازن لن يرى مشروع الجلبي النور.